اقتصاد

انتهاء أزمة السيارات بين المغرب ومصر

الرباط ـ **مصطفى قماس**

في خطوة من شأنها أن تنهي أزمة تجارية بين مصر والمغرب، قررت السلطات المصرية إعفاء سيارات «رينو» الفرنسية المُصنعة في المغرب من الرسوم الجمركية عند دخولها إلى الأسواق المصرية، وفقاً لاتفاقية أغادير الموقعة بين البلدين قبل نحو 18 عاماً.

وأثير موضوع استيراد مصر السيارات من مصنع «رينو» في مدينة طنجة شماليّ المغرب، في المباحثات التي أجريت في الصيف الماضي بين وزير الصناعة والتجارة المغربي السابق مولاي الحفيظ العلمي ووزيرة الصناعة والتجارة المصرية نيفين جامع.

ولوّح الوزير المغربي آنذاك بمعاملة الصادرات المصرية بالمثل، بعدما اعتبر أن السلطات المصرية تمارس تضييقاً على صادرات السيارات من مصنع طنجة، رغم استيفائها للشروط التي تنص عليها اتفاقية أغادير. في المقابل، اقترحت وزيرة الصناعة والتجارة المصرية، تشكيل لجنة من أجل تناول المشاكل التي تعترض التبادل التجاري بين البلدين.

ونقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية أخيراً، عن مسؤول حكومي مصري قوله إنه تم الاتفاق مع الحكومة المغربية على إعفاء سيارات رينو المُصنعة في المغرب من الرسوم الجمركية عند دخولها إلى الأسواق المصرية، وفقاً لاتفاقية أغادير.

وتخضع المبادلات التجارية بين البلدين لاتفاقية أغادير الموقعة في الرباط، بين المغرب وتونس ومصر والأردن، في 25 فبراير/ شباط 2004، التي دخلت حيّز التطبيق في الربع الأول من 2007. وتنص الاتفاقية على الإعفاء الجمركي لصادرات وواردات دول الاتفاقية من السيارات والمركبات، بشرط ألا تقل نسبة المُكون المحلّي عن 40%.

كانت اتفاقية أغادير تستهدف إقامة منطقة تجارة حرة عربية بين الدول المشاركة في الاتفاقية، وهو ما لم يحدث حتى الآن.

تبلغ الطاقة الإنتاجية للسيارات في المغرب 500 ألف سيارة في مصنعي «رينو» في طنجة والدار البيضاء، بينما تتجه «بيجو» الفرنسية نحو مضاعفة إنتاجها بالقنيطرة من 100 ألف إلى 200 ألف سيارة هذا العام.

وقال مسؤول مغربي لـ«العربي الجديد» إن مصر بررت منع صادرات «رينو» من المغرب، بـ«عدم احترام» تلك السلعة اشتراطات نسبة المكون المحلي، بينما 60% من مكونات السيارات المصنعة في طنجة مصدرها مصنّعون مغاربة، ما يجعلها متوافقة مع قواعد اتفاقية أغادير، كذلك فإنها تراعي مقتضيات الجودة المطلوبة.

ودفع الموقف المصري، المغرب إلى اتخاذ تدابير في مواجهة الصادرات المصرية، حيث امتنع عن منح ترخيص استيراد لسلع آتية من مصر، مشيراً إلى أنه فحص عيّنات من تلك السلع، وتبين أن مصدرها الصين.

وبلغت صادرات المغرب من السيارات خلال الأشهر الـ 11 الأولى من عام 2021 نحو 317 ألف سيارة من تصنيع رينو وبيجو، حيث زات بنسبة 12,8%، مقارنة بعام 2020، الذي انخفضت فيه الصادرات بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا التي اقتضت إغلاق الحدود. ووصلت عائدات قطاع السيارات إلى حوالى 8 مليارات دولار العام الماضي، بزيادة تقترب من 13% عن الفترة المماثلة من 2020، وفق بيانات صادرة عن مكتب الصرف نهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي.

(فرانس برس)

الأميركيون يواجهون التضخم بسندات الادخار

يتدافع المدّخرون الأميركيون للحصول على سندات الادخار المحمية من التضخم، الذي وصل في أكبر اقتصاد بالعالم إلى أعلى مستوى في 4 عقود. وباعت الحكومة ما قيمته 2,78 مليار دولار من سندات الادخار، التي تدفع سعر فائدة ثابتاً بالإضافة إلى التضخم خلال ديسمبر/ كانون الأول الماضي، بينما باعت نحو 1,07 مليار دولار في نوفمبر/تشرين الثاني، وفقاً لبيانات صادرة عن وزارة الخزانة. وقد يرتفع الطلب أكثر على سندات الادخار، لولا متطلبات الحد الأقصى الصارمة التي تفرضها الحكومة على المشتريات بواقع 10 آلاف دولار لكلّ شخص سنوياً. وبلغ معدل التضخم السنوي في الولايات المتحدة 7%، نتيجة ازدهار طلب المستهلكين، وأزمات سلسلة التوريد التي أثارها الوباء.

أسعار الأغذية الأعلى منذ أزمة المحاصيل في 2011

لندن ـ **العربي الجديد**

تسجل أسعار الأغذية عالمياً، أعلى مستوى لها منذ أزمة المحاصيل عام 2011، بسبب زيادة الطلب والندرة التي تسببها مشاكل النقل وسلاسل التوريد، وسط مخاوف من ارتفاع الضغوط المعيشية في الكثير من الدول، إذ تتلاشى التحفيزات الحكومية التي ظهرت مع تداعيات جائحة فيروس كورونا، وتبدأ مدخرات المستهلكين في النفاد. ووفق بيانات صادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإنّ ارتفاع أسعار الطعام يرجع إلى الطقس الجاف الذي يؤثر على منتجي الحبوب الكبار، ومن ذلك الجفاف في الولايات المتحدة، والحريق في روسيا الذي دمر محصول الحبوب. ويلقي ارتفاع أسعار الغذاء بتداعيات على الكثير من الدول، لا سيما في الشرق الأوسط، حيث شكل الغلاء وتردي الظروف المعيشية المتردية، دافعاً لثورات الربيع العربي، وفق محللين جيوسياسيين. حالياً، يقوم الانتعاش بعد الوباء على ما فعلته الكوارث الطبيعية والحروب الأهلية، قبل عقد من الزمن بالأسعار، مما يدل على حجم المشكلة، وفق وكالة «بلومبيرغ» الأميركية، إذ يؤثر الطلب المكبوت بشكل كبير في تضخم أسعار الغذاء. ومنذ نهاية عام 2019، ارتفع مؤشر الأمم المتحدة لأسعار المواد الغذائية بنحو الثلث، فيما يتوقع استمرار الأسعار في الصعود خلال العام الحالي. وتعد دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثل السودان، واليمن، ولبنان، وتونس، ومصر، الأكثر تعرضاً لأسعار الغذاء المرتفعة، بسبب وارداتها من القمح والسكر، وفقاً لـ «بلومبيرغ إيكونوميكس». وتشهد بعض تلك الدول اضطرابات سياسية، فضلاً عن حرب أهلية، وانهيار اقتصادي، كما يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى تفاقم تلك الاضطرابات.

وفي وقت سابق من يناير/ كانون الثاني الجاري، أشارت منظمة «الفاو» إلى أنّها لا ترى مجالاً للتفاؤل باستقرار سوق الغذاء في 2022. وارتفع متوسط مؤشر «الفاو» لأسعار الغذاء لعام 2021 بنسبة 28,1% عن العام السابق، ليصل إلى 125,7 نقطة.

وقال عبد الرضا عباسيان، كبير الخبراء الاقتصاديين في المنظمة، في بيان إنّه «برغم أنّه يُتوقع في العادة أن يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الإنتاج، فإنّ ارتفاع كلفة المدخلات، واستمرار جائحة كورونا، وتقلّب الظروف المناخية أكثر من أي وقت مضى، كلّها مسائل لا تترك مجالاً للتفاؤل بشأن عودة الأسواق إلى حالة أكثر استقراراً حتى في عام 2022».

أخبار

انخفاض أسعار المساكن في الصين

أظهرت بيانات صادرة عن الهيئة الوطنية للإحصاء في الصين، أمس، أن أسعار المساكن في 70 مدينة رئيسية سجلت انخفاضاً طفيفاً على أساس شهري خلال ديسمبر/كانون الأول الماضي. وأشارت البيانات التي أوردتها

وكالة «شينخوا» إلى تراجع أسعار المساكن الجديدة في أربع مدن من الدرجة الأولى، وهي بكين وشانغهاي وشنتشن وقوانغتشو، بنسبة 0,1% مقارنة بشهر نوفمبر/ تشرين الثاني، وانخفضت في قوانغتشو وشنتشن بنسبة 0,6% و0,1% على التوالي، في حين ارتفعت في شانغهاي بنسبة 0,4%. كما شهدت أسعار المساكن الجديدة في 31 مدينة من الدرجة الثانية و35 مدينة من الدرجة الثالثة، انخفاضاً بنسبة 0,3% على أساس شهري. وقال شنغ قوه تشينغ، كبير الإحصائيين في هيئة الإحصاء الحكومية: «في العموم، استمرت أسعار المساكن في 70 مدينة خاضعة للتتبع، في الاتجاه الهبوطي الذي ظهر منذ الربع الأخير من العام الماضي».

إيران تتوقع صادرات بـ46 مليار دولار

قال مساعد رئيس مصلحة الجمارك الإيرانية للشؤون الفنية فرود عسكري، إنّ من المتوقع أن تبلغ قيمة السلع التصديرية الإيرانية 46 مليار دولار، خلال العام الجاري (العام الإيراني ينتهي في 20 مارس/ آذار). وأشار عسكري، وفق وكالة «ارنا» إلى الإسراع في وتيرة الصادرات ورفع بعض العقبات من أمام التجارة الخارجية، مضيفاً أنّ الصادرات بلغت 3,5 مليارات دولار شهرياً في النصف الأول من العام الجاري و5 مليارات دولار شهرياً في النصف الثاني من العام.

ارتفاع صادرات «صناعة عمان»

أظهرت بيانات صادرة عن غرفة صناعة عمان، ارتفاع صادرات الغرفة خلال العام الماضي، مقارنة بعام ما قبل جائحة فيروس كورونا 2019، مدفوعة بزيادة صادرات 8 قطاعات فرعية. وأشارت البيانات التي أوردتها وكالة الأنباء الأردنية «بترا»، أمس، إلى زيادة صادرات الغرفة بنسبة 17% في 2021، لتصل الى 5,46 مليارات دينار (7,64 مليارات دولار)، مقابل 4,65 مليارات دينار عام 2019. واستحوذت الولايات المتحدة والهند والسعودية والعراق، على غالبية صادرات الغرفة العام الماضي، مسجلة ما قيمته 3,1 مليارات دينار، وفق البيانات التي أظهرت قفزة في الصادرات إلى الولايات المتحدة بنسبة 91%، لتصبح في مقدمة الدول الأكثر استقبالا لصادرات صناعة عمان، مسجلة ما يزيد على مليار دينار، مقابل 548 مليون دينار عام 2019.

مال وناس

اليمن: الوقود يحاصر صنعاء والدولار يطوق عدن

لا تكاد اسابيع تمر حتى تشتعل جذوة «الحرب المعيشية» في اليمن على خلفية الصراع الدائر منذ سنوات، إذ تعود ازمة الوقود لتحاصر صنعاء، بينما تطوق فوضى الدولار عدن

صنعاء ـ **محمد راجح**

تعود أزمة الوقود لتحاصر صنعاء التي يسيطر عليها الحوثيون وسط اتهامات للتحالف العربي الداعم للحكومة الشرعية بحجز سفن النفط، لتشتعل جذوة «الحرب المعيشية» مجدداً وفق محللين، على خلفية الصراع الدائر في اليمن منذ نحو سبع سنوات، بينما لا تبدو عدن أحسن حالاً، إذ تتخبط في فوضى الدولار التي أنهكت معيشة المواطنين، وسط اتهامات حكومية للمضاربين والحوثيين بالوقوف وراء انهيار الريال إثر تداعي الاقتصاد، فيما تسقط ملايين الأسر ضحايا الجوع والفقر الناجم عن استمرار الصراع.

وتضرب أزمة الوقود صنعاء وعدة مناطق شمال البلاد، ما دفع الكثير من محطات تعبئة البنزين إلى إغلاق أبوابها، وسط حالة تذمر من المواطنين الذين أنهكتهم الأزمات المعيشية المتلاحقة.

وعادت الطوابير الطويلة من السيارات والمركبات للاصطفاف أمام محطات التعبئة التي استمرت في العمل، فيما سجلت أسعار الوقود أرقاماً قياسية مع وصول سعر صفيحة البنزين (20 لتراً) في السوق السوداء إلى 30 ألف ريال (49,9 دولاراً وفق سعر صرف العملة الأميركية المقدر بنحو 601 ريال في صنعاء)، بينما تعتمد سلطات الحوثيين منذ منتصف العام الماضي 2021 تسعيرة رسمية تبلغ نحو 11 ألف ريال للصفيحة. والقت الأزمة الراهنة بظلالها سريعا على قطاعات النقل والمواصلات والأسواق التجارية والزراعية مع بدء تصاعد تدريجي لأسعار السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية. ويقول عارف القدمي سائق حافلة لنقل الركاب، تعمل في خطوط النقل داخل صنعاء لـ«العربي الجديد»، إن سعر صفيحة البنزول المباعة حالياً في السوق السوداء هو الأعلى منذ بداية الحرب قبل نحو سبع سنوات، والتي رافقها أزمات مركبة ومتعددة تركز جزء كبير منها في الوقود.

ويعبر سائق آخر، تحدث لـ«العربي الجديد»، عن تذمره من تصرف سلطات الحوثيين، التي تفرض إجراءات صارمة تمنع السائقين في خطوط المواصلات داخل المدن من رفع تعرفة نقل الركاب التي تصل إلى 100 ريال، في حين يفرض سائقو المركبات الأخرى مثل سيارات التاكسي وباصات النقل بين المدن والمحافظات زيادات على الأسعار.

وتجددت أزمة الوقود في صنعاء ومناطق شمال اليمن الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بعد فترة استقرار مبنية على تفاهمات برعاية دولية أدت إلى تخفيف القيود المفروضة على استيراد الوقود عبر ميناء الحديدة على الساحل الغربي لليمن على البحر الأحمر.

ويشير خبراء اقتصاد إلى أن تجدد نقص الوقود يأتي في أعقاب الأزمة التي اندلعت قبل أيام، حول ميناء الحديدة بعد استيلاء الحوثيين على سفينة ترفع علم الإمارات، قائلين إنها سفينة عسكرية عدائية تم الاستيلاء عليها بعد دخولها المياه اليمنية في الحديدة، فيما قال التحالف العربي إن السفينة المستولى عليها سفينة شحن، مشيراً إلى أن استخدام الحوثيين مواقع مدنية لأغراض عسكرية قد يحول ميناءي الحديدة والصليف إلى أهداف عسكرية مشروعة. من جانبها، أعلنت الأمم المتحدة أنها تحقق في اتهامات التحالف، مؤكدة ضرورة احترام الحقوق المتعلقة بالملاحة البحرية وفقا للقانون الدولي، وحثت جميع الأطراف في المنطقة على ممارسة ضبط النفس. ويقول مصدر مسؤول في شركة النفط العامة الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء لـ«العربي الجديد»، إن التحالف شدد القيود المفروضة على الاستيراد عبر ميناء الحديدة خصوصاً للمشتقات النفطية، «وهو ما يعتبره عقابا جماعيا لليمنيين».

> سعر صفيحة البنزين بالسوق السوداء في صنعاء بلغ 49,9 دولارا

ويشير المصدر إلى استمرار احتجاز 6 سفن محملة بالوقود في عرض البحر، ومنع دخولها إلى ميناء الحديدة، تقدر حمولتها بأكثر من 135 ألف طن من مادتي البنزين والمازوت ولفترات متفاوتة، وهو ما يضاعف الخسائر ويفاقم الأزمات المعيشية لليمنيين. وحسب شركة النفط في صنعاء، فإن مدة احتجاز السفن تصل حالياً إلى أكثر من أربعة أشهر، على الرغم من استكمال تلك السفن لكافة إجراءات الفحص والتدقيق عبر الية بعثة التحقق والتفتيش في جيبوتي وحصولها على التصاريح الأممية. وتغيرت خطوط الشحن البحري منذ نحو خمس سنوات والتي تم تحويلها بقرار من الحكومة الشرعية من ميناء الحديدة غربي اليمن، إلى ميناء عدن جنوب البلاد، على إثر معارك كانت دائرة في الساحل الغربي لليمن أوقفها اتفاق استوكهولم في ديسمبر/ كانون الأول من العام 2018، والذي تضمن ملحقا اقتصاديا لحل أزمة تغيير خطوط الملاحة البحرية واستيراد الوقود وربط إيراداته ببند مالي خاص لصرف رواتب الموظفين المدنيين في مناطق سيطرة الحوثيين.

ويقول محمد السباغي، وهو ناشط اجتماعي وعامل في مجال الإغاثة لـ«العربي الجديد»، إن أزمة الوقود الحالية تترافق مع أزمة حادة في المساعدات الإغاثية والإنسانية والتي تشهد منذ بداية العام 2022 انخفاضاً كبيراً سيلقي بتبعات وخيمة على نسبة كبيرة من السكان في اليمن، الذين يعتمدون عليها بشكل كلي، وهو ما يجعلهم عرضة لمثل هذه الأزمات الاقتصادية التي ستسرع في ظل هذه الوضعية من توسع رقعة الجوع وانهيار الأمن الغذائي. وكان برنامج الأغذية العالمي قد حذر من بدء نفاد الأموال لمواصلة تقديم المساعدة الغذائية إلى نحو 13 مليون شخص في اليمن، اعتباراً من يناير/ كانون الثاني 2022، إذ سيحصل ثمانية ملايين شخص على حصص غذائية مخفضة، بينما سيحصل خمسة ملايين معرضين لخطر الانزلاق في ظروف المجاعة على حصص كاملة.

ويؤكد برنامج الغذاء العالمي أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت إلى أكثر من الضعف في معظم أنحاء اليمن في عام 2021، في حين تأتي التخفيضات في أسوأ وقت ممكن للأسر في اليمن التي تعتمد على المساعدات الغذائية للبقاء على قيد الحياة، إضافة إلى ارتفاع الاستهلاك الغذائي غير الكافي خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وهو أحد مقاييس الجوع التي يتتبعها برنامج الأغذية العالمي، وتأثيره الكبير على نصف جميع الأسر حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة والتضخم المفرط إلى اقتراب الاقتصاد من الانهيار.

ولا يبدو المواطنون في عدن والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية أكثر حظاً، إذ يعانون أيضا من حصار معيشي ولكن بسبب فوضى شطط الدولار والعملات الأجنبية مقابل الريال اليمني الذي انهار نحو قاع سحيق خلال الأشهر الماضية بينما تعثرت الكثير من المحاولات الحكومية في وقف انهيار الريال، وسط اتهامات للمضاربين والحوثيين بالتسبب في انهيار الاقتصاد ومن ثم العملة الوطنية. وتتحدث الحكومة من آن إلى آخر عن خطط وإجراءات إصلاحية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بينما يتنازم الوضع المعيشي مع تهاوي سعر العملة، التي أفرزت تفاوتاً حاداً في سعر الصرف بين المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وغيرها من مناطق نفوذ الحوثيين.

ويستقر سعر الدولار في صنعاء عند نحو 601 ريال، بينما كان قد تجاوز 1700 ريال نهاية العام الماضي في عدن، قبل التحسن لبضعة أسابيع وصل خلالها إلى حوالي 800 ريال، لكن سرعان ما عاد للصعود، ليبلغ حالياً نحو 1050 ريالاً. وكان متوسط سعر الدولار قبل الحرب يقدر بنحو 215 ريالاً.

وسبّب الصراع تهاوي موارد الدولة، بينما أضحت الحكومة المعترف بها دولياً تركتن إلى الدعم الخارجي. ويترقب البنك المركزي في عدن وصول وديعة سعودية جديدة، من شأنها أن تُحدث استقراراً فعلياً للريال، لكن مع انقضاء الشهر الأول على تعيين مجلس إدارة البنك، لا توجد أي مؤشرات تلوح في الأفق على وصول وديعة.

ووفق مجلس إدارة البنك المركزي الجديد، فإنه سيكون «أمام مواجهة شرسة ومتعددة الأوجه والمحاور» من أجل إعادة الاستقرار إلى سوق الصرف. وكان 2021 بمثابة عام سقوط العملة اليمنية نحو الهاوية، الأمر الذي انعكس بشكل حاد على معيشة ملايين المواطنين.

ويقول مسؤول مصرفي لـ«العربي الجديد»، إن هناك واقعا جديدا تشكل في سوق النقد في اليمن تسوده تشوهات واختلالات عميقة تتطلب جهدا شاقا لاختراقه، مشيرا إلى أن الحلول لا تتوقف عند حدود تغيير مجلس إدارة البنك المركزي أخيراً، مؤكداً أن البنك «لا يملك حلولاً سحرية ينفذها بين عشية وضحاها للحد من قبضة الصرافين والمضاربين على سوق الصرف».

طوابير امام محطات الوقود في صنعاء (الاناضول)

احتجاز سفن نفطية

قالت شركة النفط اليمنية الخاضعة للحوثيين في صنعاء، في بيان نهاية الاسبوع الماضي، إن التحالف العربي يحتجز 6 سفن نفطية، ويمنع دخولها محافظة الحديدة على الساحل الغربي لليمن. ووفق عمار الاضرعي، المدير العام التنفيذي للشركة، فان «الشركة لديها القدرة على توفير الوقود لكافة المناطق اليمنية عبر فروعها باقل التكاليف وبسعر موحد، شريطة السماح لسفن الوقود بالوصول إلى ميناء الحديدة بصورة دائمة من دون اعتراض».

معيشة

فقراء تونس يبحثون عن بدائل لـ«التموين» المختفي

تشهد تونس أزمة في السلع المدعومة، وسط اتهامات متبادلة بين الحكومة والتجار، بينما يرى محللون أن هناك تعمهيدا لإلغاء الدعم، ووقف اشتراطات صندوق النقد

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تعاني الأسر الفقيرة ومتوسطة الدخل في تونس من اختفاء السلع المدعومة من الأسواق، ما يضطرها إلى البحث عن بدائل مرهقة مالياً، بينما تتبادل الحكومة والتجار الاتهامات حول التسبب في الأزمة التي تتعمق بالبلد الذي يشهد تردياً معيشياً في ظل تأزم المشهد السياسي.

وتشهد تونس ما يصفها محللون بـ«الحرب الباردة» بين السلطة وكارتلات الغذاء، إذ أصبح إخفاء السلع وتجفيف الأسواق سلاح التجار لفرض سياسة الأمر الواقع والتمرد على التسعيرات الحكومية للمواد المدعمة، بما في ذلك تسعيرة الخبز التي تمثل الخط الأحمر للتونسيين.

كذلك تعيش أسواق تونس على وقع ندرة في البيض والزيت النباتي وغاز الطهي، ما يضطر المواطنين إلى البحث عن بدائل لهذه المواد، وسط تحذيرات من تداعيات ذلك على الصحة العامة وتأثيره على جودة الغذاء التي يستهلكه المواطنون.

وتمثل الشحوم الحيوانية والدهون النباتية جزءا من البدائل التي يلجأ إليها التونسيون لتعويض زيت الطهي المدعّم، بعدما قفزت أسعار الزيت غير المدعم بأكثر من 20% في شهر واحد، بحسب معهد الإحصاء الحكومي.

ويحذّر الخبير الاقتصادي محمد منصف الشريف، من تداعيات تواصل ارتفاع الأسعار وندرة المواد الأساسية والمدعمة، مشيراً إلى أن من أخطاء السلطة أنها تواصل اعتماد الحلول الرقابية التقليدية التصدي للمحتكرين، فيما يعتمد التجار والمضاربون على أسلحة متنوعة لفرض سياسة الأمر الواقع في السوق.

ويقول الشريف لـ«العربي الجديد» إنّ مشاكل ندرة السلع تعالج بتحسين المخزونات وضخ الدولة كميات كبيرة من السلع حال تجفيف التجار للسوق، غير أنّ هذا الأمر غير ممكن في تونس لأسباب مالية بحتة، إذ تعاني الحكومة من العجز المالي.

ومؤخراً، زادت المخابز من سعر الخبز، مبررة ذلك بعدم استعمالها للدقيق المدعّم، ما يجعلها خارج دائرة المساءلة القانونية. غير أنّ محللين اعتبروا أنّ الزيادة ليست إلّا تمهيداً لزيادة رسمية قد يعلن عنها لاحقاً، تنفيذاً لاشتراطات صندوق النقد الدولي مقابل تقديم قرض جديد للحكومة.

وبحسب مشروع الإصلاح الاقتصادي الذي تقدمت به حكومة نجلاء بودن إلى صندوق النقد الدولي، سيكون دعم الغذاء محل مراجعة بداية من عام 2023، فيما ستبدأ الحكومة هذا العام رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء، باستثناء غاز الطهي المنزلي.

ويشير رئيس منظمة الدفاع عن المستهلك عمّار ضيّة، إلى عدم قدرة الحكومة على السيطرة على مسالك توزيع السلع، فضلاً عن الغلاء نتيجة ارتفاع أسعار المواد المستوردة من الخارج. لكنّ وزارة التجارة وتنمية الصادرات قالت في بيان، الخميس الماضي، إنّ جميع المواد الأساسية متوفرة بالكميات والمخزونات التي تغطي الاحتياجات الاستهلاكية للفترة الحالية والفترة المقبلة. في المقابل، يؤكد خبراء اقتصاد، أنّ تحسّن الوضع المعيشي للتونسيين رهين تحسّن الوضع السياسي. وفي تقريره الأخير حول الأفاق الاقتصادية العالمية، قال البنك الدولي

المخابز ترفع اسعار الخبز بدعوى عدم استخدام الدقيق المدعّم (فرانس برس)

نفط

غزة تزيد وتيرة الاستيراد من مصر

غزة ـ **يوسف ابو وطفة**

ارتفعت وتيرة الاستيراد من بوابة صلاح الدين الواقعة أقصى جنوبي قطاع غزة، والتي تربطه بالأراضي المصرية بشكل لافت خلال العام الأخير، مقارنة مع السنوات التي سبقته وسط معطيات على انفتاح أكثر خلال الفترة المقبلة.

وتمر مئات الشاحنات ثلاثة أيام أسبوعياً عبر البوابة المصرية من خلال شركة «أبناء سيناء» التي يترأسها إبراهيم العرجاني المقرب من الأجهزة الأمنية المصرية، إلى القطاع بناءً على تفاهمات مع الحكومة التي تديرها حركة حماس في غزة.

ولا تنحصر عملية إدخال السلع الواردة، على الوقود والسجائر، بل تتنوع لإدخال مواد البناء الخام مثل الإسمنت والمواد التموينية والحبوب والعصائر والأسماك والخضروات والفواكه.

ومع اتجاه التجار الفلسطينيين نحو الجانب المصري، إلا أن القاهرة تلتزم بمنع إدخال البضائع والمواد الخام ثنائية الاستخدام، مثل حديد البناء أو المواد الصلبة التي يحظرها الاحتلال الإسرائيلي، في إطار تفاهمات أمنية جرت بين القاهرة وسلطات الاحتلال بعد العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة في مايو/ أيار 2021.

وفي موازاة الأصناف الممنوعة من العبور لغزة من مصر، فإن الشركة المصرية تضع رسوماً تأمينية مرتفعة على السلع التي تدخلها للقطاع، فضلاً عن رفع تكلفة النقل والتعامل مع تجار غزة بالسعر الدولي، ما يجعل أسعارها في السوق المحلية قريبة للغاية من تلك الواردة عبر معبر كرم أبو سالم الذي يسيطر عليه الاحتلال الإسرائيلي. وبحسب بيانات رسمية، فإن معدل الواردات عبر معبر كرم أبو سالم عام 2020 كان يشكل 87% من إجمالي واردات القطاع، بينما كان الوارد عبر مصر 13% فقط، في حين ارتفعت نسبة الاستيراد من مصر إلى 20% بنهاية 2021، وتراجعت الواردات عبر الجانب الإسرائيلي إلى 80%.

ووفقاً لهذه البيانات فإن إجمالي الشاحنات الواردة إلى القطاع خلال عام 2020 بلغ 116,7 ألف شاحنة، منها أكثر من 90 ألف شاحنة عبر كرم أبو سالم و14,67 ألف شاحنة عبر بوابة صلاح الدين مع مصر، بينما خلال 2021 وصل القطاع حوالي 105 آلاف شاحنة عبر الجانب الإسرائيلي و20,98 ألف شاحنة عبر الجانب المصري.

ويشير الباحث في الشأن الاقتصادي أسامة نوفل، إلى أن نسبة الاستيراد على صعيد القطاع الخاص والمحروقات في سنة 2020 كانت 82% من كرم أبو سالم والنسبة الباقية من بوابة صلاح الدين وفي سنة 2021 دخل من كرم أبو سالم 74% وكانت النسبة الباقية من مصر.

ويقول نوفل لـ «العربي الجديد» إنّ هناك زيادة مطردة في عملية الاستيراد من مصر، حيث ارتفع معدل شراء القطاع الخاص إلى 19% بنهاية 2021، وسط توقعات أن ترتفع هذه النسبة خلال العام الجاري. ويرى أنّ الحكومة في غزة لم تفرض على التجار التوجه نحو الجانب المصري والاستيراد منه، إلا أنها قدمت مجموعة من التسهيلات للمستوردين من أجل تشجيعهم على الاستيراد بشكل أكبر من خلالها.

وتفرض الجهات الحكومية في غزة ما نسبته 5% إلى 6% جمارك وضرائب على السلع الواردة باستثناء المحروقات والسجائر التي يختلف معها التعامل الجمركي، في الوقت الذي يُحصّل الجزء الأكبر من قبل شركة «أبناء سيناء» المصرية، بحسب نوفل، مشيراً إلى أنّ هامش الاختلاف في الأسعار بين السلع الواردة من مصر والواردة عبر الاحتلال يعتبر بسيطاً، لأنّ الشركة المصرية تضع نسبة تأمين مرتفعة.

ويقول المختص في الشأن الاقتصادي محمد أبو جياب، إنّ عوامل عدة دفعت غزة نحو البوابة المصرية، أبرزها إغلاق الاحتلال معبر كرم أبو سالم التجاري لمدة 3 أشهر بعد نهاية العدوان الأخير، وحالة الارتفاع في أسعار السلع العالمية. ويوضح أبو جياب لـ «العربي الجديد» أنّ الجهات الحكومية في غزة قدمت سلسلة من الإعفاءات الضريبية والجمركية للتجار وهو ما دفعهم نحو الاستيراد من مصر، إلى جانب دخول مواد الإعمار عبر البوابة المصرية في الفترة الأخيرة. وبحسب المختص في الشأن الاقتصادي فإنّ الاستيراد من البوابة المصرية سيعزز العائدات المالية للجهات الحكومية في غزة، وسيسهم في معالجة المضايقات الإسرائيلية على بعض الأصناف والسلع التي يعرقل إدخالها.

بروفايل

مع ارتفاع معدل التضخم في اميركا، الى اعلى مستوياته في اربعة عقود، يبحث مستثمرو «وول ستريت» عمن عاصر فترة «التضخم الاميركي العظيم»، قبل نحو نصف قرن، فلا يجدون الا القليلين، ابرزهم هنري كوفمان، الملقب بـ«دكتور الموت».

هنري كوفمان

نيويورك ـ **شريف عثمان**

يفتش مستثمرو «وول ستريت» في الولايات المتحدة، عمن يقدم لهم النصح في مواجهة تداعيات التضخم، الذي وصل إلى أعلى مستوياته في أربعة عقود، ما يعيد أكبر اقتصاد في العالم إلى حقبة استمرت من 1966 إلى 1982 وشهدت خلاله ما يعرف بـ«التضخم الأميركي العظيم» والذي وصل إلى 15% في بعض الأحيان. لا يجد المستثمرون حالياً إلا القليل ممن عايشوا تلك الفترة، وعلى رأسهم الاقتصادي هنري كوفمان، البالغ من العمر 94 عاماً، والملقب باسم «DR. DOOM» بمعنى «دكتور الموت» أو «دكتور الشؤم» كما نقول في العربية، بسبب توقعاته المتشائمة التي ترجح هبوط أسعار الأسهم والسندات في أغلب الأحوال. وكثيراً ما ينتقد كوفمان السياسات الاقتصادية الحكومية في أميركا، وكان أحد القلائل الذين كانوا في مناصب قيادية أواخر السبعينيات، وما زالوا يتابعون الأسواق حتى يومنا هذا.

يمتلك كوفمان حالياً شركة كبيرة للاستشارات الاقتصادية والمالية، أسسها وأطلق عليها اسمه منذ أكثر من ثلاثة عقود، لكنّ شهرته ترجع بالأساس إلى فترة عمله لأكثر من ربع قرن في بنك الاستثمار «سالومون برادرز» الذي كان واحداً من أكبر خمسة بنوك استثمار في الولايات المتحدة وقتها.

وخلال تلك الفترة كان لكوفمان توقعات شديدة الدقة عن تحركات الأسهم، حتى أنّه في أحد أيام شهر أغسطس/آب 1982، وكانت البلاد تعاني وقتها أعلى مستويات التضخم والركود الاقتصادي، تنبأ بانخفاض معدلات الفائدة، وتسببها في حدوث طفرة في أسواق الأسهم، وهو ما حدث بالفعل في نفس اليوم، حين بدأت الأسعار في الارتفاع، محققة أطول مارثاون في تاريخ الأسهم الأميركية.

والأسبوع الماضي، وبعد ساعات من الإعلان عن ارتفاع التضخم السنوي في أميركا في آخر شهور عام 2021 لأعلى مستوياته في أربعة عقود، مسجلاً 7%، اعتبر كوفمان أنّ البنك الفيدرالي ورئيسه الحالي لا يتحليان بالصلابة الكافية لمواجهة التضخم الذي يضرب البلاد، مؤكداً في حوار مع وكالة «بلومبيرغ» الأميركية أنّ «تغيير الأوضاع باتجاه الابتعاد عن التضخم يتطلب مفاجأة الأسواق، لا أن يتم رفع معدلات الفائدة بالتدريج». وقال الاقتصادي الذي كان أحد أهم أعمدة بنك الاستثمار الأكثر ربحية في الثمانينيات والتسعينيات في الولايات المتحدة، إنّ بول فولكر، رئيس البنك الفيدرالي الأسبق، نجح في النزول بمعدل التضخم من 15% تقريباً إلى 2,5% من خلال التقييد الشديد لعرض النقود ورفع معدلات الفائدة إلى 20%. وأضاف أنّه لو كان سينصح جيروم باول، رئيس البنك الفيدرالي، بما ينبغي عمله في الظروف الحالية، لحثه على أن يكون «شديد القسوة» وأن يرفع معدلات الفائدة على أموال البنك فوراً بمقدار نصف في المائة، والإشارة صراحة إلى عزمه القيام بمزيد من الرفع خلال الفترة المقبلة. ورأى كوفمان، أنّ باول ارتكب خطأين أساسيين: «أولهما إرجاعه جزءاً من ارتفاع معدل التضخم إلى التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للوباء (كورونا)، وهو ما يستحيل قياسه، والآخر وصفه للتضخم بأنّه مؤقت».

ولد كوفمان في ألمانيا عام 1927 وكان أبوه يعمل جزاراً، وهرب وأسرته من النظام النازي إلى أميركا قبل أن يكمل الحادية عشرة، وبعدها بثلاثة أعوام التحق بمدرسة جورج واشنطن الثانوية في منطقة مرتفعات واشنطن بمانهاتن العليا في نيويورك، التي سبقه إليها كلّ من هنري كيسينجر، وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي الأسبق، والآن غرينسبان، رئيس البنك الفيدرالي الأسبق لخمس فترات متتالية خلال الفترة من 1987 إلى 2006.

درس كوفمان الاقتصاد في جامعة نيويورك، وحصل فيها على البكالوريوس، كما حصل على ماجستير العلوم في التمويل من جامعة كولومبيا، ثم دكتوراه في البنوك والتمويل من جامعة نيويورك عام 1958. وعمل كوفمان في أحد البنوك التجارية بعد تخرجه، قبل أن يلتحق ببنك الاحتياط الفيدرالي في نيويورك، الذي خرج منه إلى بنك «سالومون برادرز» وبعد قضاء بعض الوقت هناك، لم يعد ينازعه أحد في كلّ ما يخص أسواق الأسهم والسندات والسياسة النقدية.

أخبار

أوروبا تخشى رفع أسعار الفائدة

قالت المسؤولة البارزة في البنك المركزي الأوروبي، إيزابيل شنابل، إنّ رفع أسعار الفائدة قبل الأوان قد «يخنق التعافي» الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا في منطقة اليورو التي تضم 19 دولة.

وفي مقابلة نشرتها صحيفة «زود دويتشه تسايتونغ» الألمانية اليومية، أمس السبت، رأت عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي أن «التضخم سينخفض كثيراً على المدى المتوسط»، مشيرة إلى أنّ «المركزي الأوروبي» يتوقع انخفاض التضخم على المدى المتوسط إلى ما دون الهدف الذي حدده، البالغ 2%. ويعتبر التضخم مصدر قلق حاد بشكل خاص في ألمانيا، بلد شنابل، التي لديها أكبر اقتصاد في أوروبا.

وقال مكتب الإحصاء التابع للاتحاد الأوروبي في 7 يناير/كانون الثاني الجاري إنّ معدل التضخم السنوي ارتفع إلى 5% في ديسمبر/كانون الأول 2021، وهو أعلى مستوى في منطقة اليورو، منذ بدء حفظ السجلات عام 1997، محطماً الرقم القياسي السابق البالغ 4,9% في نوفمبر/تشرين الثاني.

أميركا تخفف اعتمادها على الصين

قدّم عضوان في مجلس الشيوخ الأميركي، أحدهما جمهوري والثاني ديمقراطي، مشروع قانون يهدف إلى التخفيف من اعتماد الولايات المتحدة على الصين لتزويدها بالمعادن النادرة الأساسية لتصنيع التكنولوجيات المتقدّمة.

وقال السيناتور الجمهوري عن ولاية أركنساس، توم كوتون، في بيان مشترك مع مارك كيلي، السيناتور الديمقراطي عن ولاية أريزونا، وفقاً لوكالة «فرانس برس» إنّ «وضع حدّ لاعتماد أميركا على الحزب الشيوعي الصيني من أجل استخراج هذه المواد وتحويلها، أمر ضروري إذا كنّا نريد الفوز بالمنافسة الاستراتيجية ضدّ الصين وحماية أمننا الوطني».

والمعادن النادرة مجموعة من المعادن المهمّة لتصنيع عدد من الأجهزة والهواتف الذكيّة والسيارات الكهربائية والأسلحة.

محكمة أميركية تعلق محاكمة بنك تركي

علّقت محكمة الاستئناف في نيويورك إجراءات المحاكمة، في التهم الموجهة ضد مصرف «خلق بنك» التركي، لدى المحكمة الفيدرالية، حتى يتمكن البنك من ممارسة حقه في الاستئناف أمام المحكمة العليا.

وبعد هذا القرار، أصبح الطريق ممهداً أمام المصرف للطعن لدى المحكمة العليا في الدعوى المرفوعة ضده. وفي 22 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، رفضت محكمة الاستئناف الثانية في نيويورك طلب إسقاط الدعوى الذي تقدّم به البنك بشأن القضية المرفوعة بحقه. ويواجه مصرف «خلق بنك» التركي اتهامات بـ«خرق العقوبات الأميركية المفروضة على إيران» في الولايات المتحدة.

استثمارات رقمية في كوريا الجنوبية

قالت حكومة مدينة سيول عاصمة كوريا الجنوبية، إنّها ستستثمر 345,9 مليار وون (291,4 مليون دولار) خلال العام الجاري في المشاريع التي تستغل التقنيات الرقمية المتطورة، مثل مشروع الميتافيرس والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي. وذكرت وكالة «يونهاب» الكورية، أمس، أنّ ما يصل إلى 1067 مشروعاً ستستفيد من هذه المخصصات.